

## التقرير السادس والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

### أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن بموجب قراره ١٦١٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لفترة نهائية مدتها ستة أشهر تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي نفس القرار، رحب المجلس باعتزامي إبقاء الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية والحالة المتعلقة بحقوق الإنسان في سيراليون قيد الاستعراض الدقيق، وتقديم تقارير إلى المجلس بصورة دورية. ويُقدم هذا التقرير بناء على ذلك الطلب، وهو يعرض تقييما للحالة الأمنية والتقدم العام المحرز في مجال خفض قوام البعثة منذ تقريره الأخير المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل (S/2005/273) والإضافة المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه (S/2005/273/Add.2).

### ثانيا - الحالة الأمنية

٢ - ظلت الحالة الأمنية العامة في سيراليون هادئة ومستقرة على وجه الإجمال خلال الفترة قيد الاستعراض. وعلاوة على ذلك، اتخذت حكومة سيراليون مزيدا من الخطوات نحو تحمل المسؤولية الكاملة عن صون الأمن، وواصلت بذلك مساهمتها في توطيد السلام في البلد.

٣ - ورغم شح التمويل، استمر تحسن أداء مكتب الأمن الوطني، وخاصة قدرته على التنسيق. وتعزز الهيكل الأمني الوطني على نطاق البلد عن طريق اللجان الأمنية للمقاطعات والمناطق، التي تضم مسؤولين محليين رئيسيين، بمن فيهم المستشارون المحليون وقادة شرطة سيراليون والقوات المسلحة لجمهورية سيراليون.

٤ - ورغم البيئة الأمنية المواتية السائدة حاليا في البلد، لا تزال هناك تحديات خطيرة منها قلة التقدم المحرز في معالجة الأسباب الجذرية للصراع كالفساد ومشكلة الإدارة واستشراء الفقر، مما في ذلك ارتفاع أعداد العاطلين عن العمل من الشباب والاستياء العام الناجم عن ذلك. وهذا يشكل تهديدا كبيرا للاستقرار في سيراليون.

٥ - ومع أنه ليست هناك حالياً تهديدات خارجية لأمن البلد، فإن الحالة الأمنية السائدة في المنطقة دون الإقليمية لا تزال هشة، مع احتمال امتداد آثار التوترات المتنامية في ليبيريا في أعقاب الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، والغموض التي يلف المستقبل السياسي لكوت ديفوار وغينيا. وعلاوة على ذلك، يتعين على حكومتي غينيا وسيراليون القيام على وجه الاستعجال بتسوية نزاعهما الإقليمي بشأن المنطقة الحدودية في قرية ينغا في الشرق، الذي يظل حافزاً محتملاً للاضطرابات.

٦ - واستمر استقرار الحالة في ليبيريا، كما تواصلت الاستعدادات لانتخابات تشرين الأول/أكتوبر بصورة سلمية. غير أن الحالة السائدة في المناطق الحدودية مع سيراليون ظلت تشغل البال، ولا تزال خاضعة للرصد المشترك من جانب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

### ثالثاً - تنفيذ خطة الخفض التدريجي

٧ - تواصل عملية الانسحاب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة من سيراليون وسوف تُنجز بكاملها في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر. وستبدأ القوة التي يبلغ قوامها حالياً نحو ٣ ٢٠٠ فرد من الأفراد العسكريين، بما فيها ثلاث كتائب للمشاة، ووحدة الدعم وموظفو المقر، انسحابها في منتصف أيلول/سبتمبر. وسيتم الانسحاب على ثلاث مراحل تشمل إغلاق مواقع فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين، وانسحاب قوة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وإغلاق مقر هذه القوة. وستغادر الكتيبة الغانية بانتهاً أيلول/سبتمبر. أما الكتيبة الباكستانية فسترحل بانتهاً تشرين الأول/أكتوبر، بينما سترحل الكتيبة النيجيرية، ووحدة الدعم والخدمات، بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ومن المقرر أن يغادر آخر ضباط أركان البعثة سيراليون في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

٨ - ودعماً لتخفيض القوام العسكري لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، حددت البعثة، إلى جانب أصحاب المصلحة الآخرين، إستراتيجية إعلامية بهدف تعريف الجمهور بإنجازات البعثة وإستراتيجية خروجها من البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجري الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة عن طريق وسائل الإعلام المحلية والمراسلين الأجانب العاملين في الميدان. وتهدف الحملة الإعلامية إلى التوعية عن طريق وسائل الإعلام المحلية والدولية بالتزام الأمم المتحدة المستمر تجاه سيراليون، وبولاية ومهام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون المشار إليها أدناه.

٩ - يبلغ القوام الحالي للشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون ٦٢ فرداً. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، سيتم تخفيض قوام هذه الشرطة إلى ٣٤ فرداً.

سينشرون في فريتاون، ومطار لونجي وماكيني وبو لتغطية المناطق الغربية والشمالية والجنوبية والشرقية.

#### رابعاً - إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في سيراليون

١٠ - أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٦٢٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون لفترة أولية مدتها اثنا عشر شهراً اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويجري حالياً اتخاذ عدد من الخطوات لتنفيذ قرار مجلس الأمن هذا، منها إعداد الميزانية المقترحة، وملاك الموظفين والترتيبات اللوجستية والأمنية لإنشاء المكتب وغير ذلك من الترتيبات.

#### خامساً - التقدم المحرز في بلوغ المعايير المرجعية للوجود المتبقي للبعثة في سيراليون

##### ألف - تعزيز قدرة قطاع الأمن

١١ - تتوفر حالياً لقوات الأمن التابعة لحكومة سيراليون قدرة معززة على احتواء التهديدات الداخلية المحتملة والتعامل معها بصورة مرضية. غير أنها قد تواجه التحدي المتمثل في اندلاع عدد من الاضطرابات المدنية الواسعة النطاق الناجمة عن تفاقم الحالة الاقتصادية - الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، سوف يتوقف تعزيز قطاع الأمن على فعالية تمويل قطاع الأمن وتخطيطه الاستراتيجي وإدارته من جانب الحكومة.

١٢ - ولا تزال القوات المسلحة تواجه عراقيل كبيرة، بما في ذلك في مجال معدات الاتصالات والدعم اللوجستي، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير حصص الإعاشة والوقود والذخائر واللوازم الطبية والمياه والملابس الرسمية. وفي تطور محمود واستجابةً لندائي الداعي إلى تقديم الدعم للقوات المسلحة، وقعت حكومتا الهند وسيراليون في ١٨ آب/أغسطس اتفاقاً يقضي بإقامة ٤٠٠ ثكنة جاهزة البناء لإيواء جنود هذه القوات. وفي حين ستمكن هذه المبادرة المهمة إلى حد ما من تخفيف النقص في مرافق إيواء القوات المسلحة، لا يزال النقص الإجمالي في أماكن الإيواء يمثل مشكلة خطيرة تؤثر سلباً على معنويات القوات المسلحة. وإضافة إلى ذلك، ومع أن القوات المسلحة قد تلقت ٢٦٠ شاحنة تبرعت بها الحكومة السويسرية بسخاء وقد تحصل على مركبات إضافية من جهات مانحة لتعزيز قدرتها على التنقل، فإن النقص المزمّن في الوقود يعيق استخدام أسطول النقل التابع لهذه القوات.

١٣ - وزادت ثقة الجمهور في الشرطة بصورة ملحوظة على مدى الشهور الماضية. بيد أن شرطة سيراليون لم تتلق أي مساعدة دولية إضافية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الصدد، ما زال النقص في مرافق الإيواء في المقاطعات يشكل عقبة تعيق الانتشار الفعال لأفراد الشرطة في أرجاء البلد.

١٤ - وقد دعمت الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون حتى الآن تجنيد وتدريب ونشر نحو ٣ ٠٠٠ شرطي سيراليوني، فارتفع بذلك قوام شرطة سيراليون الحالي إلى ٨ ٥٣٢ شرطيا. وواصلت الشرطة المدنية التابعة للبعثة أيضا تقديم المساعدة لتوظيف وتدريب موظفي الهجرة والإدارات الإصلاحية. ويتلقى حاليا ما يناهز ٥٠٠ مجند التدريب في كلية تدريب الشرطة في هاستينغس. وبعد تخرج هؤلاء المتدربين في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، سيبلغ قوام قوة الشرطة نحو ٩٠٠ شرطي، وهو عدد يظل دون المستوى المستهدف، وهو ٩ ٥٠٠ شرطي. وقد انتهت أشغال تجديد المراكز الإقليمية لتدريب الشرطة في ماكين، و بو، وكينما، وأنشئت الثكنات في هذه المراكز لإيواء المشاركين.

١٥ - ويتوقع أن تستمر جهود التدريب التي تبذلها الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ويجري تجنيد دفعة جديدة من المرشحين الإضافيين قوامها نحو ٥٠٠ مرشح في إطار دفعة تدريب الشرطة لشهر أيلول/سبتمبر. ويجري توفير التدريب أيضا لتعزيز المهارات الإشرافية للموظفين الإداريين من الرتبة المتوسطة في شرطة سيراليون. فضلا عن ذلك، استفاد نحو ٣ ٤٠٠ فرد من أفراد الشرطة من مختلف برامج التدريب ودورات تطوير المهارات أثناء الخدمة، بما في ذلك التدريب على استخدام الحاسوب. وقد تأتي تحقيق هذه الإنجاز بفضل الدعم المقدم من شركاء سيراليون مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، التي قدمت الأموال وغيرها من المدخلات.

## باء - توطيد سلطة الدولة

١٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر إحراز مزيد من التقدم في توطيد سلطة الدولة. فقد اتخذت الحكومة، تماشيا مع سياستها المتعلقة بتحقيق اللامركزية، خطوات إضافية لتفويض الخدمات الإدارية الحكومية الرئيسية في مجالات التعليم والصحة والزراعة للمجالس المحلية. وبمساعدة من البنك الدولي، أنشأت المجالس المحلية نظمها الإدارية والمالية الأساسية. ورغم أن المجالس المحلية أصبحت الآن تباشر عملها، فإن قدرتها على تقديم خدمات فعالة للسكان المحليين تظل ناقصة بسبب الافتقار إلى الموظفين المؤهلين، والعوائق المالية واللوجستية، ورداءة شبكة الطرق. ومع ذلك، ونظرا إلى أن نظام الحكم المحلي إنما أعيد إرساؤه في البلد في عام ٢٠٠٤ بعد غياب دام ٣٢ عاما، فإن تحسن القدرة المحلية على تعبئة الموارد وتوفير الخدمات أمر يبعث على التشجيع.

١٧ - وفي غضون ذلك، أخذت العلاقات القائمة بين المجالس المحلية ونظم القبائل التقليدية تتطور بصورة مرضية. على أن من الضروري إدخال تشريعات مناسبة لمواءمة هذه العلاقات وتوضيح مسؤوليات كل طرف، بما في ذلك في مجال ضبط وقسمة الموارد المالية.

١٨ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تقديم المساعدة لحكومة سيراليون من أجل تسوية المنازعات بين القبائل بشأن الحدود وغيرها من المسائل. وقد بدأت وزارة الحكم المحلي والتنمية المحلية والجالس المحلي، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ومنظمات المجتمع المدني، مبادرة وساطة جديدة على مستوى المقاطعات والمناطق، تتوخى تسوية المنازعات القائمة بين القبائل بحلول موعد انتهاء ولاية البعثة.

١٩ - وتواصل حكومة سيراليون، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، تنفيذ نظام المسح العقاري لمناجم الماس الذي تبرعت به في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويتوقع البدء في إقامة هذا النظام في كونو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، على أن يوسع فيما بعد ليشمل مناطق أخرى لاستخراج الماس. وبانتهاء عام ٢٠٠٤، بلغ مجموع صادرات سيراليون من الماس ما قيمته ١٢٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبلغت قيمة الصادرات من الماس نحو ٨٢ مليون دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٥. ويعتقد أن هذا النمو المتسارع راجع إلى زيادة سيطرة الحكومة على استخراج الماس وامتناعها لنظام كميرلي لإصدار شهادات المنشأ.

٢٠ - على أنه سيتعين على الحكومة مواصلة بذل جهود ضخمة لرصد المناجم واستخراج الماس. وفي حين نشرت مراقبين في المناطق الرئيسية لاستخراج الماس على الصعيد الوطني، إلا أن كفاءتهم تظل محدودة نظرا لانعدام وسائل النقل وغير ذلك من العراقيل اللوجستية. واستنادا إلى الدراسات المسحية التي أجرتها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لمواقع استخراج الماس، فإن أكثر من ٥٠ في المائة من عمليات استخراج الماس ما زالت غير مرخصة، وتشير التقارير إلى أنه لا يزال هناك قدر كبير من الاتجار غير المشروع بالماس.

## سادسا - التقدم المحرز في المجالات ذات الصلة

### ألف - تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والفريق

#### القطري للأمم المتحدة

٢١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والفريق القطري للأمم المتحدة تنفيذ الأنشطة المبينة في خطتهما الانتقالية المشتركة الهادفة إلى كفاءة انتقال سلس من حفظ السلام إلى بناء السلام في سيراليون، مع تسهيل تنفيذ إستراتيجية خروج البعثة. وتركز الخطة على عدد من المجالات ذات الأولوية، منها زيادة تعزيز قطاع الأمن، وإصلاح نظام المؤسسات الإصلاحية، وتشجيع الإدارة السديدة، وترسيخ استقلالية الجهاز القضائي، وتعزيز جهود مكافحة الفساد، فضلا عن استعادة الخدمات العامة. وتشكل الخطة أيضا وسيلة مهمة لتمهيد الطريق لدعم إنشاء مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

## باء - الإصلاح الانتخابي

٢٢ - تم إحراز تقدم في إعادة هيكلة اللجنة الانتخابية الوطنية وبناء قدراتها، بفضل الدعم المقدم من حكومة سيراليون وشركاء دوليين. وهذا من شأنه أن يمكن اللجنة من تنظيم وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية موثوقة في عام ٢٠٠٧، التي ستشكل نقطة انعطاف حاسمة في طريق توطيد السلام. وأدى تعيين رئيس للجنة في أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى تحفيز قدرتها، بما في ذلك عن طريق تحديد الدوائر الانتخابية قبل الانتخابات بوقت طويل. وينبغي، علاوة على ذلك، أن يمكن هذا التعيين ومواصلة تعيين موظفين جدد من تيسير إعادة هيكلة اللجنة الانتخابية الوطنية وزيادة استقلاليتها. وقد خصصت حكومة سيراليون مبلغ ٨ ملايين دولار للجنة دعماً لهذه العملية. وإضافة إلى ذلك، أنشأ شركاء سيراليون الدوليون صندوق تبرعات لتعبئة مبلغ ١٨,٤ مليون دولار المتبقي اللازم لإنجاز المهام الانتخابية المطلوبة لإجراء انتخابات موثوقة في عام ٢٠٠٧.

## سابعاً - الجوانب الإقليمية

٢٣ - اجتمع رؤساء دول اتحاد نهر مانو الذي يضم سيراليون، وليبيريا، وغينيا، في فريتاون يوم ٢٨ تموز/يوليه لبحث طائفة واسعة من المسائل، منها مبادرات السلام، والأمن والتنمية على المستوى دون الإقليمي، ولاسيما تنشيط أمانة اتحاد نهر مانو وتسوية النزاع على قرية ينغا الحدودية بين غينيا وسيراليون. وفي بيان صادر في ختام هذا الاجتماع، أعاد القادة الثلاثة "تأكيد التزامهم بالسعي إلى إيجاد حل أحموي وسلمي" لمسألة الحدود، يتماشى مع البيان الصادر في كوناكري في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الذي ينص على أن "قرية ينغا تابعة لجمهورية سيراليون". واتفق القادة الثلاثة كذلك على أن تبدأ عملية ترسيم الحدود في ٢٠ آب/أغسطس. وأولى مؤتمر القمة عناية فائقة لتشجيع تدابير بناء الثقة في المناطق الحدودية، فضلاً عن تعزيز الأمن في المنطقة دون الإقليمية.

## ثامناً - الحالة الإنسانية

٢٤ - منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عاد نحو ٦٠٠ ٥ لاجئ ليبيري إلى وطنهم طوعاً. غير أنه لا يزال هناك نحو ٤٨ ٠٠٠ لاجئ يقيمون في مخيمات في كينيمبا، وبو. وأدت رداءة أحوال الطرق، التي تفاقمت بسبب غزارة الأمطار، إلى إعاقة سير عمليات قافلات اللاجئين العائدين إلى الوطن. ويقدم برنامج الأغذية العالمي المواد الغذائية للاجئين في جميع المخيمات وفي المحطات الموجودة على طريق العودة إلى الوطن. وتعزز مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعجيل وتيرة العودة الطوعية للاجئين الليبيريين إلى وطنهم في أعقاب انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن تقلل الأمطار. وتحقيقاً لهذا الغاية، تعكف المفوضية منذ أيار/مايو ٢٠٠٥ على إجراء تحقق واستطلاع لنوايا العودة لدى سكان المخيمات، وهي عملية بدأت مرحلتها النهائية في منتصف شهر آب/أغسطس.

## تاسعا - الانتعاش الاقتصادي

٢٥ - استمر استقرار الأداء الاقتصادي لسيراليون، وزاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤. وتعزز اطراد نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتحسن الحاصل في عدد من القطاعات الاقتصادية، منها الزراعة، والتعدين، والبناء، والصناعة التحويلية والخدمات. كما تحسنت الموارد المالية الحكومية في عام ٢٠٠٤، وإن ظلت دون مستوى التوقعات في الربع الأول من عام ٢٠٠٥. وما زالت معدلات التضخم تتأثر بارتفاع أسعار النفط الدولية، والتأخر في صرف المعونة، وعدم اكتمال التعديل الضريبي. ورغم أن معدل التضخم انخفض إلى ٧,٥ في المائة في مستهل العام، مقارنة بنسبة ١٤,٤ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٤، إلا أنه ارتفع إلى ١١,١ في المائة في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٠٥.

٢٦ - ورغم استمرار الانتعاش الاقتصادي فإن الأسس الاقتصادية لا تزال غير ملائمة. فنمو القطاع الخاص تُعيقه بيئة أعمال هشة تتسم بضعف الهيكل الأساسي المادي والمالي وصغر حجم المؤسسات الصناعية مع محدودية إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي، واتساع رقعة السوق السوداء. كما أن مستوى الادخار الوطني الإجمالي منخفض، مما ينم عن تغلغل الفقر في سيراليون وعن أوجه الضعف العامة في المؤسسات المالية الوطنية. وهذا ما أدى إلى محدودية التمويل المخصص للاستثمارات اللازمة لنمو القطاع الخاص، ولا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبلغت حصة الناتج المحلي الإجمالي المخصص للاستثمار ١٩,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤. غير أن معظم الاستثمارات الإنتاجية خلال فترة الانتعاش قد مولت من الاقتراض الخارجي. ويتوقع أن تبدأ شركة سيراليون المحدودة للروتيل في مقاطعة مويامبا عملياتها الكاملة في نهاية عام ٢٠٠٥، مما قد ينعش الإيرادات من العملة الأجنبية.

٢٧ - ومنذ تأجيل اجتماع الفريق الاستشاري لسيراليون الذي كان مقررا عقده في حزيران/يونيه، تواصلت الاستعدادات لعقد الاجتماع في وقت لاحق من هذا العام. وقد ركزت على توقيت الاجتماع ومكان انعقاده وجدول أعماله، إضافة إلى وضع أدوات تمويلية من قبيل دعم الميزانية المقدم من جهات مانحة متعددة والصناديق الاستئمانية وصناديق التبرعات، وإطار النتائج ومقترح إصلاح إطار الشراكة للمساعدة الإنمائية.

## عاشرا - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٢٨ - استمر جَنِّي المكاسب فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في البلد. فأرساء لا مركزية الحكم وإنشاء هياكل جديدة على مستوى المناطق قد عززا المشاركة في الحكم وإعمال الحقوق السياسية على المستوى المحلي. وظلت الأنشطة السياسية تتسم بطابع سلمي حتى الآن، بما فيها المناظرات الدائرة بين المرشحين للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٧.

ولم يُبلغ عن أية عمليات قتل تعسفي أو إعدام بلا محاكمة أو وجود نمط شائع من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إلا في مجال ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث التي تنتشر على نطاق واسع في البلد. ويتم بصورة اعتيادية التحقيق في ادعاءات حصول انتهاكات للحقوق المدنية والسياسية ومقاضاة مرتكبيها، وإن كانت هناك حالات لا تتصرف فيها الحكومة على نحو مناسب وبروح من الشفافية للتحقيق في هذه الادعاءات.

٢٩ - غير أن الأسباب الجذرية للصراع، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، لم تعالج بصورة كاملة، ولا يزال هناك عدد من التحديات الداخلية في مجال حقوق الإنسان، وهي تحديات تشكل أسباب الصراع الأهلي ونتائجه في آن معا. ومن هذه التحديات ضعف القطاع القضائي وبطء التقدم في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهما أمران يزدادان سوءا بسبب المستوى المقلق للبطالة في صفوف الشباب وعدم كفاية الخدمات الأساسية.

٣٠ - وعلاوة على ذلك، فإن ثقافة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لم ترسخ بعدُ رسوخا كاملا. ولا يزال المجتمع المدني يتسم بالضعف ويفتقر إلى القدرة على القيام بدور العامل المعزز لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الصدد، يستمر تنفيذ برنامج بعثة الأمم المتحدة في سيراليون المتمثل في تنظيم الجمعيات المحلية لحقوق الإنسان في لجان لحقوق الإنسان على مستوى المناطق، وتوفير التدريب لها وبناء قدراتها.

٣١ - وفي أعقاب الزيارة التي قامت بها لويز أربور، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى سيراليون في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥، أبدت الحكومة اهتماما متجددا بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وتعمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حاليا، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مع النائب العام ووزير العدل لتحديد المهام التحضيرية المطلوبة لإنشاء اللجنة، بما في ذلك وضع ميزانية وتعيين المفوضين وصياغة النظام الداخلي. واقتُرحت المفوضية السامية أيضا خلال زيارتها لسيراليون تقديم المساعدة التقنية لإنشاء اللجنة.

٣٢ - وقد نشر أخيرا التقرير الختامي للجنة الحقيقة والمصالحة. وفي ٨ آب/أغسطس، بدأت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون توزيع التقرير والتعريف بنتائجه وتوصياته في أرجاء البلد. وردا على تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة، نشرت الحكومة كتابا أبيض تجلّت فيه معظم توصيات اللجنة. غير أن الحكومة لم تُقبل بعد على اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ هذه التوصيات.



٣٣ - ولا يزال ضعف قطاع القضاء يبعث على القلق الشديد. وأدى الافتقار إلى القضاة والموظفين القضائيين ومحامي الادعاء، فضلا عن سوء ظروف العمل، إلى تراكم الأعمال المتأخرة الإنجاز وإبطاء المحاكمات وطول مدة الحبس الاحتياطي. ويشكل عدم كفاية أجور الموظفين القضائيين، ولا سيما القضاة، عنصرا من هذه المشكلة أيضا. ويتطلب نظام قضاء الأحداث اهتماما خاصا نظرا إلى أن الأحداث ما زالوا يُحتجزون مع البالغين في زنانات الشرطة وفي السجون.

٣٤ - وتم تحديد كثير من المرافق الإصلاحية منذ نهاية الصراع، وهي تتقيد بالمعايير الدولية الدنيا. على أن نظام الإصلاحيات في بعض المناطق ما زال يواجه كثيرا من المشاكل المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وتوفير مرافق الرعاية الصحية والأدوية، وإتاحة برامج التأهيل، والاحتفاظ، وارتفاع عدد المحتجزين الذين لا يجدون سبيلا إلى المشورة القانونية.

## حادي عشر - المسائل الجنسانية

٣٥ - اضطلعت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، إلى جانب وكالات للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية ومحلية، بعمل هام في مجال تعزيز حقوق النساء والفتيات في سيراليون. وتستمر توعية عدد متزايد من المجتمعات المحلية، ولا سيما في المراكز على مستوى المناطق، بالآثار السيئة للعنف القائم على الجنس عن طريق تنظيم اجتماعات وحلقات عمل وبرامج إذاعية على مستوى المجتمع المحلي.

٣٦ - وواصل مستشار الشؤون الجنسانية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تدريب كبار ضباط الشرطة على المسائل المتعلقة بالشؤون الجنسانية وحقوق المرأة. وجرى تدريب وحدة دعم الأسرة التابعة لقوة الشرطة في سيراليون من قبل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ووزارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتضطلع الوحدة على نحو متزايد، إلى جانب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بدور رائد في التحقيق في قضايا العنف الموجه ضد النساء والأطفال. وهي تشارك أيضا في التعليم والتوعية على مستوى المجتمع المحلي بواسطة البرامج الإذاعية والتلفزيونية.

٣٧ - أما لجنة إصلاح القانون، التي عُهد إليها بمهمة مراجعة النصوص التشريعية وغيرها من القوانين بغية إصلاحها وتطويرها وتعزيزها وتدوينها، فقد بدأت مشاوراتها من أجل وضع قانون بشأن العنف المترلي. وأصدرت اللجنة أيضا مشاريع قوانين قدمتها إلى الحكومة للنظر فيها، وتتعلق بالجرائم الجنسية والمواريث والخلافة، وقانون الزواج.

## ثاني عشر - المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

٣٨ - واصلت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بالتعاون وثيق مع الوحدة الطبية للبعثة، تنفيذ برامج تدريب للتوعية والتبصير بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشارك في هذه البرامج جنود من باكستان وغانا ووحدة الطيران التابعة للاتحاد الروسي. وظلت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، إلى جانب المنسق القطري للبرنامج المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والفريق القطري للأمم المتحدة، ووكالات للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية دولية ومحلية، تشارك في الأنشطة المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوف مختلف الفئات الضعيفة من المجتمع المحلي، وفي صفوف القوات النظامية الوطنية. وعملت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على تكثيف تعاونها وتضافر جهودها في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع الأمانة الوطنية المعنية بالإيدز.

## ثالث عشر - القضايا المتعلقة بالانضباط

٣٩ - مافتت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تمنح الأولوية القصوى لتدريب جميع العاملين المدنيين والعسكريين على منع الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي، تمشيا مع سياسة الأمم المتحدة التي تقضي بعدم التسامح بتاتا مع هذه الجرائم. وتحقيقا لهذه الغاية، بدأت البعثة سلسلة من برامج التدريب لفائدة متطوعي الأمم المتحدة، والموظفين الوطنيين والدوليين، إضافة إلى عقد جلسات إحاطة إعلامية منتظمة موجهة للوافدين الجدد إلى منطقة البعثة. وعقدت البعثة أيضا حلقات عمل تدريبية للمنسقين المعيّنين بالاستغلال والإيذاء الجنسيين الموجودين في وكالات الأمم المتحدة العاملة في البلد.

## رابع عشر - المسائل المتعلقة بدعم البعثة

٤٠ - يواصل العنصر الإداري ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون التخطيط لتصفية البعثة وتقديم الدعم لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. ويجري حاليا إعداد المرافق التي سيحتاجها هذا المكتب، بالتعاون وثيق مع المكتب القطري للأمم المتحدة. ويقوم العنصر الإداري أيضا بالتخطيط المشترك مع البعثة للترتيبات الأمنية المتعلقة بالحكمة الخاصة لسيراليون.

## خامس عشر - الملاحظات والتوصيات

٤١ - أتاح جو الاستقرار السائد في البلد إمكانية إحراز مزيد من التقدم في توطيد دعائم السلام. وبذلت حكومة سيراليون جهودا جديرة بالثناء في سبيل توطيد النظام الدستوري وبسط سلطة الدولة. فالتفويض الفعال لمهام الدولة عن طريق اللامركزية أتاح إيجاد آلية إدارية، مما ساهم في الاستقرار السياسي العام للبلد.

٤٢ - بيد أن هناك كثيرا من الأسباب الجذرية للصراع في سيراليون التي ما زال يتعين معالجتها. وسوف تتطلب استدامة ما تحقق حتى الآن من مكاسب في الأجل الطويل مشاركة ودعم دوليين مطردين، ولا سيما عن طريق الجهود المشتركة للأمم المتحدة ومجتمع المانحين. وستكون هذه المشاركة مهمة بصورة خاصة للبرامج الحكومية الرامية إلى معالجة المسائل الاقتصادية - الاجتماعية الأساسية كالفقر وبطالة الشباب والأمية وانعدام الهياكل الأساسية. وسيساعد وجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون الحكومة على التغلب على هذه التحديات.

٤٣ - وقد أحرز تقدم جدير بالثناء في قطاع استخراج الماس تجلى بوجه خاص في مجال إصدار التراخيص و في الزيادة الكبيرة للصادرات الرسمية للماس. ويسر إنشاء نظام وطني للمسح العقاري تسوية المنازعات بشأن حقوق التعدين وتعيين حدود وحدات التقسيم الإداري للأراضي ومواقع التعدين. وينبغي تشجيع الحكومة على مواصلة الاستفادة من المبادرات الرامية إلى استدرار دخل إضافي، بما في ذلك وضع مشاريع إنمائية موجهة للمجتمعات المحلية، من قطاع استخراج الماس الحيوي.

٤٤ - ويشكل مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات بلدان اتحاد نهر مانو المعقود في ٢٨ تموز/يوليه في فريتاون، تطورا سارا في المفاوضات المتعلقة بالتراع على قرية ينغا الحدودية. ولئن كان زعيما سيراليون وغينيا يستحقان الثناء على ما يتخذانه من خطوات سعيا إلى تحقيق السلام في المنطقة دون الإقليمية، فإن عدم البدء فعليا حتى الآن بعملية ترسيم الحدود بين البلدين، على نحو ما أُنْفِق عليه في مؤتمر القمة، يدل على أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود، بما في ذلك من جانب المجتمع الدولي، للمساعدة في معالجة مصدر محتمل لنشوب الصراع. وعلى إثر تقديم تقريره السابق المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل، أصدرت تعليمات لممثلي الخاص لتكثيف ما يبذله من جهود الوساطة لمساعدة كلتا الحكومتين في التوصل إلى حل مقبول من الجانبين قبل انتهاء بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، إن أمكن ذلك.

٤٥ - وفي الختام، أود أن أعرب عن التقدير للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة، وكذلك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والبلدان المانحة على ما قدمته من دعم لا يعرف الكلل لتوظيف السلام في سيراليون. وأود أيضا أن أشيد بممثلي الخاص، دودي نغيلوتوا مواكاواغو، وبجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وسائر برامج ووكالات الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات غير الحكومية لما قدمته من مساهمة مهمة في عملية السلام في سيراليون.

